الأمم المتحدة

S/2018/550



Distr.: General
11 June 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨

أولا - مقدمة

١ - يُقدِّم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الفترة من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي مُدِّدت في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٣٩٤ (٢٠١٧).

ثانيا - الوضع في منطقة العمليات وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك وسط أجواء من التقلب بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، ورغم حدوث عدد من الانتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ (اتفاق فض الاشتباك بين القوات)، ويرد بيان بتلك الانتهاكات أدناه. فقد تبادلت القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة النيران بالأسلحة الثقيلة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وواصلت مختلف الجماعات المسلحة، ومنها التنظيمان الإرهابيان المدرجان في القائمة: جبهة فتح الشام (المسمى سابقاً جبهة النصرة) وجيش خالد بن الوليد الذي يدين بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تبادُلَ إطلاق النار في منطقة عمليات القوة. ووفقاً لما شدَّد عليه مجلس الأمن مرة أخرى في القرار ٢٣٩٤ (٢٠١٧)، لا يجوز أن يوجد في المنطقة الفاصلة أي نشاط عسكري من أي نوع كان.

٣ - وتقوم القوة، في إطار بذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من التقيد به تقيداً صارماً، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، بالإبلاغ عن كل انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها. وجميع حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور الأفراد لخط وقف إطلاق النار، هي انتهاكاتٌ جسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وواصلت قيادة القوة، في إطار اتصالاتها المنتظمة بالجانبين، دعوةَ



18-08945 (A) 120618 120618



الطرفين إلى التحلي بضبط النفس واتقاء أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع. وكان الأمر كذلك بصفة خاصة عند ردها على حوادث إطلاق النار العرضي والانتقامي.

٤ - وقد تصاعدت حدة التوترات في يوم ١٠ أيار/مايو في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وعبر خط وقف إطلاق النار. ففي الساعات الأولى من ذلك اليوم، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوةَ بأن صواريخ أُطلقت من سورية على الجانب ألفا. وفي وقت لاحق، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار عبر خط وقف إطلاق النار في ما اعتبره انتقاما لما حدث. وفي ذلك اليوم، لاحظت القوة طلقات شديدة الانفجار من الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) عبر خط وقف إطلاق النار، خلّفت آثارها على المنطقة الفاصلة. ولوحظ إطلاق نار كثيف من الجانب ألفا صوب مواقع توجد على مقربة من المنطقة المحيطة بالقرى الثلاث جباتا الخشب وأوفانية وطرنجة. ولاحظ أفراد القوة في مركز المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة دبابة قتال رئيسية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي وهي تطلق نيران ١٢ طلقة عبر خط وقف إطلاق النار. وسقطت القذائف على مقربة من مراكز المراقبة ٧١ التابع للأمم المتحدة. ولاحظت القوة بعد ذلك سقوط قذيفتين داخل مراكز المراقبة ٧١. ولاحظ أيضا أفراد القوة في مركز المراقبة ٧٣ سقوط أكثر من ١٠ قذائف في القرى الثلاث جباتا الخشب وأوفانية وطرنجة في المنطقة الفاصلة. وشاهد أفراد القوة جيشَ الدفاع الإسرائيلي وهو يطلق قذائف أرض - جو لاعتراض قذيفة أُطلقت من الجانب برافو. وعلى الرغم من أن أفراد القوة لاحظوا وسمعوا عدد كبيرا من الانفجارات المدوّية في المنطقة الفاصلة، لم يتسنَّ لهم تأكيد وقوع جميع هذه الحوادث أو التحقق من مصدر إطلاقها وتحديد مواقع سقوطها بالضبط وذلك بسبب محدودية قدرة البعثة على المراقبة في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار. ودفعت كثافة التفجيرات وتكرار وقوعها أفراد الأمم المتحدة الموجودين في مواقع القوة على الجانبين برافو وألفا إلى التحصّن بمخابئ محصَّنة لمدة خمس ساعات تقريباً. وخلال هذه الحوادث، واصلت القوة اتصالها بقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي والسلطات السورية لضمان ضبط النفس وتقيّد الطرفين باتفاق فض الاشتباك بين القوات.

٥ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، شاهد أفراد القوة طلقة نار مدفعية سقطت غرب خط وقف إطلاق النار على مقربة من القحطانية. وكانت نقطة ارتطامها قرب مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة. وحين أُطلقت نيران هذه المدفعية، كانت دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي موجودة في منطقة الارتطام. ولم تتمكن القوة من تحديد مصدر إطلاق هذه القذيفة. وأطلق جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي طلقات نار متقطعة من بنادقهم على القحطانية، في المنطقة الفاصلة. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوةَ بأنه استهدف بذلك موقعا للمدفعية تابعا للقوات المسلحة السورية على الجانب برافو، الذي كان مصدر الطلقات النارية. وأبلغت قوة الأمم المتحدة جيشَ الدفاع الإسرائيلي أنها مستعدة لإجراء تحقيق في حادث إطلاق نيران المدفعية ذي الآثار العرضية. ولم يرِدُ حتى الآن أي رد من جيش الدفاع الإسرائيلي على ذلك.

٦ - وفي عدد من المناسبات، شهد أفراد القوة جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يطلقون نيران أسلحتهم عبر خط وقف إطلاق النار. وفي ١٨ شباط/فبراير، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٣ دوريةً من جيش الدفاع الإسرائيلي تطلق طلقات نارية متقطعة باتجاه المنطقة الفاصلة. وفي ٣ آذار/مارس، لاحظ أفراد من مركز المراقبة ٧٣ ستة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي يطلقون طلقات نارية متقطعة

باتجاه المنطقة الفاصلة. وفي ٧ آذار/مارس، شوهد من مركز المراقبة ٥٣ أربعة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي يطلقون طلقات نارية متقطعة باتجاه المنطقة الفاصلة.

٧ - وما زالت القوة تلاحظ يوميا قيام أفراد مجهولي الهوية باجتياز خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. ففي ١٧ نيسان/أبريل، لاحظت القوة، أثناء إحدى عملياتها المتعلقة بإزالة الألغام على طريق يؤدي إلى مركز مراقبة مؤقت تابع للأمم المتحدة في جبل الشيخ بالمنطقة الفاصلة، صناديقَ يُشتبه في احتوائها على ذخيرة حية متناثرة على الأرض بالقرب من أحد مراكز المراقبة المؤقتة، على مسافة نحو كيلومترين جنوب شرق موقع جبل الشيخ الجنوبي التابع للأمم المتحدة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة وجود أفراد مجهولي الهوية في مركز المراقبة ٧١ التابع للأمم المتحدة الذي تم إخلاؤه. وكانت أعمال البناء التي بدأت في مركز المراقبة ٧١ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر الوثيقة S/2018/244) قد توقفت بحلول أوائل شهر أيار/مايو. غير أن القوة لاحظت، في أعقاب حوادث يوم ١٠ في أيار/مايو، أفرادا مجهولي الهوية يقومون بأعمال إعادة تشييد وتصليح مركز المراقبة ٧١.

٩ - وازداد خلال الفترة المشمولة بالتقرير مستوى التحركات عبر الحدود مروراً بجبل الشيخ من قِبل الأشخاص المجهولي الهوية الذين يعبرون الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ففي ٢٣ آذار/مارس، و ٨ نيسان/أبريل، و ٦ ١٥ و ١٦ أيار/مايو، لاحظ أفراد القوة في مركز قاعدة جبل الشيخ التابع للأمم المتحدة وجود أشخاص مجهولي الهوية، كان بعضهم مسلَّحا، يقودون بغالا ويتنقلون بين الجانب برافو ولبنان.

١٠ - ولا تزال القوة تلاحظ يوميا قيام أشخاص مجهولي الهوية باجتياز خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. فعلى مقربة من مركز المراقبة ٥٤ التابع للأمم المتحدة في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، لوحظت جماعات من الأشخاص من الجانب برافو، تتراوح أعدادهم بين ٢٠ و ٥٨ شخصاً يعبرون يوميا خط وقف إطلاق النار مشياً على الأقدام ويدخلون مبنىً يوجد على الجانب ألفا. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي قد أبلغ القوةَ في وقت سابق بأن مستشفًى يقع بالقرب من موقعه يقدم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المحليين. وقد لوحظت هذه الجماعات من الأشخاص وهم يغادرون المبنى فيعبرون خط وقف إطلاق النار ويتحركون عائدين باتجاه منطقة المعلّقة على الجانب برافو.

١١ - وفي سياق النزاع السوري المستمر، شهد الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة عموما مستويات قتال منخفضة الحدة، اقترنت بتصاعد وكثافة في حدة النشاط الحركي في ١٠ أيار/مايو. وفي ٢٤ شباط/فبراير، شوهد سقوط أعيرة شديدة الانفجار على مقربة من جباتا الخشب في المنطقة الفاصلة. وفي ١٤ آذار/مارس، لاحظ أفراد من القوة في مركز المراقبة ٧٣ سقوط ١٠ طلقات خطاطة من الذخيرة على مسافة حوالي كيلومترين جنوب شرق المركز. وفي ٦ أيار/مايو، لاحظت القوة سقوط ١١ طلقة نارية شديدة الانفجار في منطقة تقع شمال غرب جباتا الخشب في المنطقة الفاصلة.

١٢ - واستمر القتال بين القوات المسلحة السورية المدعومة بعناصر مسلحة موالية للحكومة والجماعات المسلحة في الأجزاء الوسطى من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة بمستويات قتال منخفضة إلى متوسطة الحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة السورية المدعومة بعناصر مسلحة موالية للحكومة في مناطق خان أرنبة وجبا والبعث من جهة

وجماعات مسلحة غير تابعة للدولة في الصمدانية الغربية وأم باطنة والحميدية الجديدة من جهة أخرى. وفي ٢٣ شباط/فبراير، لاحظت القوة نيران مدفع رشاش تنبعث من موقع على مقربة من منطقة أم باطنة. ولم يتسن معرفة نقطة ارتطام قذائف المدفع الرشاش. وفي نفس اليوم، لاحظت القوة طلقات نارية شديدة الانفجار من قطعة سلاح مدفعية أُطلقت من مكان يقع على مقربة من مخفر الأمم المتحدة الأمامي ٦٠ ألف. وفي ٢٣ شباط/فبراير، لاحظ أفراد القوة دبابة قتال رئيسية ثابتة على مقربة من القنيطرة في المنطقة الفاصلة، وسمعوا في وقت لاحق دويّ انفجارات تلاها تحرك الدبابة باتجاه الجنوب. وفي ٢٥ آذار/مارس، لاحظت القوة خمسة انفجارات مدوّية سقطت على مقربة من الحميدية الجديدة. ولم يكن بوسع القوة تبيُّن مصدر الانفجارات. وفي ٦ أيار/مايو، لاحظت القوة وسمعت أكثر من ١٠ طلقات شديدة الانفجار في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة.

١٣ - وفي الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، التي لا يزال الجزء الأكبر منها تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بما فيها تلك المدرجة على قائمة مجلس الأمن بصفتها جماعات إرهابية، استمر القتال بين الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش خالد بن الوليد من جهة، والجيش السوري الحر وهيئة تحرير الشام من جهة أخرى. ووفقاً لمصادر مفتوحة، استمر القتال بشكل متقطع حول منطقة تسيل في منطقة الحد من الأسلحة. وسمع أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٤ والموقع ٨٠ انفجارات مدوّية وطلقات نارية من رشاشات ثقيلة من ناحية منطقة تسيل.

١٤ - وفي الساعات الأولى من يوم ١٩ نيسان/أبريل، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة ٥٤ الواقع على الجانب ألفا شرق السياج التقني سبعةَ أشخاص مجهولي الهوية مسلحين ببنادق رشاشة من طراز AK47 على مسافة نحو ٤٥٠ مترا جنوب شرق مركز المراقبة. وقام الأشخاص بتسيير دورية في المنطقة وتوقفوا على مسافة نحو ٣٥٠ مترا من المركز، حيث بقوا في المنطقة. وبعد فترة، انسحب المسلحون باتجاه الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وقد حافظ أفراد الأمم المتحدة في المركز على قدر كبير من اليقظة فيما يتعلق بالسلامة والأمن وتولّوا رصد الوضع.

١٥ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، احتفظت القوات المسلحة العربية السورية المدعومة بعناصر مسلحة موالية للحكومة بمواقعها في المنطقة الفاصلة، ولا سيما في ناحية البعث وخان أرنبة، وكذلك على طول الطريق الرئيسي الذي يربط القنيطرة بدمشق.

١٦ - وشملت الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا ما يقرب من ٢٠٠ تقرير عن وجود أسلحة مدفعية من عيار ١٥٥ ملمتراً ضمن مسافة عشرة كيلومترات من خط وقف إطلاق النار، وكذلك منظومات القبة الحديدية وحاملات صواريخ المنطقة الواقعة ضمن مسافة ٢٥ كيلومتراً من منطقة الحد من الأسلحة، وتُعتبر كلها معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة وفقاً لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات.

١٧ - وقد احتجت القوة على جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات التي لاحظتها من الطرفين، بما في ذلك عبور خط وقف إطلاق النار من جانب المدنيين من الجانب برافو، ووجود معدات غير مأذون بها وأفراد مسلحين في المنطقة الفاصلة، وكذلك إطلاق النار داخل المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف اطلاق النار.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة أماكن عدة نُصب فيها أكثر من ٤٨٥ خيمة ومنشآت أخرى يبدو أنها أقيمت للنازحين في المنطقة الفاصلة وجوارها. ولم يتسنّ التحقق من عدد الأشخاص الموجودين في المخيمات الذي بدا أنه غير مستقر. وبسبب إغلاق معبر القنيطرة الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤، لا تزال القوة غير قادرة على أن تيسِّر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عمليات العبور بين الجانبين لأغراض إنسانية، بما في ذلك للطلاب.

١٩ - ولا تزال القوة، منذ انتقالها مؤقتاً من عدد من المواقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي انتظار عودتها بالكامل إلى المنطقة الفاصلة، تحتفظ بالقدرة على رؤية المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار من مواقعها في جبل الشيخ ومعسكر نبع الفوار والموقع ٨٠، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، والموقع ٢٢ على الجانب ألفا، وإن كانت هذه القدرة على الرؤية محدودة. وظلت عمليات القوة تحظى بدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق المراقبين في الجولان الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي لقوة مراقبة فض الاشتباك، والذين يحتفظون بخمسة مراكز مراقبة ثابتة وأربعة مراكز مراقبة مؤقتة على طول الخط ألفا، وكذلك بأربعة مراكز مراقبة مؤقتة على جبل الشيخ. وظلت أنشطة فريق مراقبي الجولان تركِّز على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالأوضاع السائدة. أما وجود فريق مراقبي الجولان في مراكز المراقبة على جبل الشيخ فقد عُلِّق مؤقتاً في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مع بداية فصل الشتاء، واستؤنف في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢٠ - وعن طريق فريق مراقبي الجولان، واصلت القوة القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات الأعتدة والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وصاحب أفرقةَ التفتيش ضباطُ اتصال من الجانب ألفا. أما عمليات التفتيش في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو فقد ظلت معلَّقة بسبب الوضع الأمني.

٢١ - واستمر التحاور بين القوة وجيش الدفاع الإسرائيلي في مسعى لمعالجة القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول إلى مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة والحد من التأخيرات والصعوبات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في العبور عبر السياج التقني إلى مراكز المراقبة والمواقع. وواصل رئيس البعثة وقائد القوة تذكير الطرفين بالتزامهما بالتقيد الصارم بأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، وضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان، وإبداء التعاون الكامل مع القوة في تنفيذ المهام المنصوص عليها بموجب ولايتها.

٢٢ - وواصلت القوة، بالتشاور مع الطرفين، استعراض الحالة في المنطقة الفاصلة من أجل معرفة ما إذا كانت الظروف على الأرض تسمح بالعودة إلى المواقع التي كانت قد أخلتها في المنطقة الفاصلة. وفي هذا الصدد، قامت القوة بزيارات تقييم ورصدت باستمرار الحالة الأمنية السائدة في المنطقة الفاصلة، ولا سيما بالقرب من مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة ٥٢ و ٥٦ و ٧١ و ٧٢، والمواقع ١٠ و ١٦ و ٣٢.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت القوة تقدماً نحو العودة المحدودة إلى العمليات على الجانب برافو، تمشياً مع الخطة المرحلية التي اعتمدتها القوة (انظر الوثيقة S/2018/244). وفي المرحلة الثانية من الخطة، تواصل القوة تطوير البنية التحتية في معسكر الفوار وتعمل باطراد على تحسين الأحوال المعيشية هناك. وجرى التدرب باستمرار على إجراءات الأمن والدفاع في المعسكر، وأُدمجت جميع العناصر التي تم نشرها في عنصر متماسك وفعال له آليات قيادة وتحكم واضحة.

٢٤ - ومنذ استئناف الدوريات على الجانب برافو في شباط/فبراير ٢٠١٨، أجرت سرية المشاة المزودة بمركبات مدرعة التابعة للقوة أكثر من ٣٠ دورية محمية على الطرق الأربعة المحددة في الأجزاء الشمالية والوسطى من المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح.

٢٥ - وشملت المرحلة الثانية من خطة القوة أيضاً تجديد المرافق والبنية التحتية الأمنية لمراكز مراقبة بعينها في المنطقة الفاصلة، وذلك بغية إعادة شغل مراكز المراقبة ٥٦ و ٧١ و ٧٢ في المرحلة ٣ من العودة التدريجية إلى القيام بالعمليات على الجانب برافو، إن سمحت الظروف بذلك. وأكمل مركز العمليات المشتركة التابع للقوة انتقاله إلى معسكر الفوار الذي يتم فيه تنسيق الأنشطة العملياتية للقوة. وأُحرز تقدم ملحوظ في نقل المقر المؤقت للقوة من يعفور في دمشق إلى معسكر الفوار مع انتقال مكتب قائد القوة الآن إلى معسكر الفوار. ولن يُنشر فريق مراقبي الجولان في مراكز المراقبة بصفة دائمة إلى أن تسمح الظروف الأمنية بذلك، وتُتاح أماكن إقامة ملائمة وتدابير مناسبة لحماية القوة.

٢٦ - ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٩٤ (٢٠١٧) والمفهوم العملياتي للقوة، واصلت القوة جهودها لإعمال التكنولوجيا المناسبة بهدف ضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومعداتها. ولا تزال مقطورة مراقبة موجودة على الجانب ألفا في معسكر عين زيوان والموقع ٢٢، فيما أُبقي على مقطورة أخرى في معسكر الفوار. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة إسرائيل بشأن منظومة ”الاستشعار والإنذار“ التي أطْلعت الطرفين على مواصفاتها التقنية في تموز/يوليه ٢٠١٧. ول أشارت السلطات السورية إلى أنها لن توافق على نشر تلك المنظومة. وأعرب جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل غير رسمي عن عدم وجود أي اعتراض لديه على النشر.

٢٧ - وواصلت القوة إعادة تموين مواقعها في جبل الشيخ وفي معسكر الفوار من دمشق. وكانت قوافل القوة تنتقل بين دمشق ومواقع الأمم المتحدة كل يوم تقريباً، مستخدمةً طريق الإمداد الرئيسي ٧ وطريق السلام السريع ترافقها قوة أمنية تابعة للقوة، وضابط اتصال من مكتب المندوب السوري الرفيع المستوى. وتعمل القوة باستمرار على رصد الوضع واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة في التخطيط لقوافلها وتسييرها على طول طريق الإمداد الرئيسي ٧ وطريق السلام السريع. وواصلت القوة وضع خططها للطوارئ وتحديثها تحسباً لتعزيز مواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها وإخلائها على الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك في دمشق. وأجرت القوة، من خلال السرية الاحتياطية التابعة لها، محاكاة عملية وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهباً لحالات الطوارئ المتوقعة. وتواصَل تنفيذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر، شملت تدابير حماية القوة التي أوصي باتخاذها في دراسة القدرات العسكرية لقوة الأمم المتحدة، في مراكز المراقبة وفي المواقع وفي قاعدتي العمليات في معسكر عين زيوان ومعسكر الفوار.

٢٨ - وتابعت القوة عن كثب التطورات المتصلة بمنطقة تخفيف التوتر في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية، التي أُنشئت وفقاً لاتفاق تم التوصل إليه في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٧ بين الأردن والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، نظرا للتداخل الجزئي بين منطقة تخفيف التوتر ومنطقة العمليات التابعة للقوة، وواصلت القوة الاتصال بالمحاورين المعنيين طلباً لتوضيحات بشأن الترتيبات المتوخاة في إطار الاتفاق وآثارها المحتملة على القوة. ويكتسي استمرار هذه الاتصالات أهمية خاصة في تيسير تنفيذ ولاية القوة، وفي ضمان حرية تنقل القوة وكذلك سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

٢٩ - وفي ١٦ أيـار/مـايو ٢٠١٨، كـانـت القوة تتكون من ٩٩٠ فردا، بينهم ٣٦ امرأة. والجنود المنتشـــرون حـاليـا هـم من أيرلنـدا (١٣٨) وبوتـان (٢) وتشـــيكيـا (٢) وفنلنـدا (٢) وفيجي (٣٠٠) وغانا (١٢) ونيبال (٣٣٣) والهند (١٩٩) وهولندا (٢). وإضـافة إلى ذلك، قدّم ٧٠ مراقباً عسـكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/فريق المراقبين في الجولان، من بينهـم ٨ نسـاء، المساعدة إلى القوة في تنفيذ مهامها.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٣٠ - في القرار ٢٣٩٤ (٢٠١٧)، أهـاب مجلس الأمن بـالأطراف المعنيـة أن تنفـذ فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وقرر تجديد ولاية القوة لمدة سـتة أشـهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إلى الأمين العـام أن يقـدم تقريرا كـل ٩٠ يومـا عن تطورات الحـالـة وعن التـدابير المتخـذة لتنفيـذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). ويتناول تقريري عن الحالة في الشـــرق الأوســـط (A/72/333)، المقدَّم عملا بقراري الجمعية العامة ٧١/٢٤ المتعلق بالجولان السـوري و ٧١/٢٥ المتعلق بالقدس، البحثَ عن تسـوية سـلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣١ - ومنـذ توقف محـادثـات الســـلام غير المبـاشـــرة في كـانون الأول/ديســـمبر ٢٠٠٨، لم تجرِ أي مفاوضات بين الأطراف. ويحدُّ النـــزاع الدائر في سورية بقدر أكبر من فرص استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حلٍّ سلمي للنــــزاع في الجمهورية العربية السـورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسـوية تفضـي إلى إحلال سـلام شـامل وعادل ودائم، حسـبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد.

رابعا - الجوانب المالية

٣٢ - خصّــصــت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧١/٣٠٦ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مبلغاً قـدره ٥٧,٧ مليون دولار للإنفـاق على القوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليـه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٣٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، بلغت الاشــتراكات المقررة غير المســددة للحســاب الخاص للقوة ١٩,٧ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشـتراكات المقرَّرة غير المسـدَّدة لجميع عمليات حفظ السـلام حتى ذلك التاريخ ٢ ١٢٩,٦ مليون دولار.

٣٤ - وسُـــددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، فيما سُـــددت تكـاليف المعدات المملوكـة للوحـدات للفترة حتى ٣١ كـانون الأول/ديســمبر ٢٠١٧، وفقـا لجـدول المدفوعات الفصلي.

خامسا – الملاحظات

٣٥ – ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار النشاط العسكري في منطقة عمليات القوة. وأُعربَ مجددا عن بالغ قلقي إزاء تصاعد التوترات بين طرفي اتفاق فصل القوات، على نحو ما شهد الأحداث التي وقعت في ٢٣ نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو في المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح على جانب قطاع برافو، وعبر خط وقف إطلاق النار. وتعرِّض هذه التطورات اتفاق فض الاشتباك بين القوات للخطر. وأدعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في جميع الأوقات. وأشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود الرامية إلى توعية الطرفين والجهات الإقليمية المعنية بمخاطر التصعيد، وبضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي ظل سارياً لمدة طويلة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٦ – ولا يزال من الأهمية البالغة أن يبقى الطرفان على اتصال مع القوة وذلك، في المقام الأول، لمنع أي تصعيد في الوضع عبر خط وقف إطلاق النار. وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، بذل جهودها لكفالة صمود وقف إطلاق النار الساري منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٧ – وما زال يساورني بالغ القلق إزاء الوضع الأمني السائد في الجمهورية العربية السورية وأثره على السوريين وتداعياته على الاستقرار في المنطقة عموما. كما أن القتال المتواصل على الجانب برافو بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، وفيما بين مختلف الجماعات المسلحة، ومن بينها جماعات إرهابية مدرجة في قائمة الجزاءات مثل جبهة فتح الشام ومجموعات منتسبة لداعش مثل جيش خالد بن الوليد في منطقة عمليات القوة، يشكِّل تهديدا لوقف إطلاق النار المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية منذ فترة طويلة، ولا يزال يؤثر بشكل كبير على تنفيذ ولاية القوة وعلى منطقة عمليات القوة.

٣٨ – وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء القوات التابعة للقوة. وإنني أحث جميع الأطراف في النزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة، وإلى إزالة كل المعدات العسكرية من المنطقة الفاصلة وإخلائها من جميع الأفراد المسلحين.

٣٩ – وأكرر ندائي إلى كل من طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات في ما يتعلق بشرط الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. إذ أن كل الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة، أيا كانت الجهة التي تقوم بها، تشكل خطرا على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، وكذلك على أفراد الأمم المتحدة الموجودين في الميدان. وأهيب بجميع الأطراف اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة، تماشيا مع التزاماتها في إطار القانون الدولي، ولاسيما القانون الدولي الإنساني.

٤٠ – فقد يؤدي إطلاق النار من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط وقف إطلاق النار إلى زيادة حدة التوتر بين الجانبين. ومن دواعي القلق أيضاً الوجود المستمر لأسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا.

٤١ – وبينما تواصل القوة تعزيز وجودها في معسكر الفوار وتواصل جهودها الرامية إلى تكثيف عملياتها في المنطقة الفاصلة، لا يزال ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في غاية الأهمية. وتظل الظروف التي يعمل فيها الجنود والمراقبون العسكريون معقدة ومحفوفة بالصعاب وتستلزم التحلي باليقظة باستمرار واتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر. لذا أجدِّد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية لتحمُّل مسؤوليتها الأساسية عن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الجانب برافو. وأجدِّد أيضا

دعوتي إلى البلدان النافذة لتوجيه رسالة قوية وعاجلة إلى الجماعات المسلحة في منطقة عمليات القوة بضرورة وقف أي أعمال تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك الأعمال التي تعرِّض أيضا سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم للخطر، وتمكين القوة من الاضطلاع بولايتها بسلامة وأمن.

٤٢ - وأعلنت كل إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود القوة بدعوتها للعودة إلى المواقع التي أُخليت في المنطقة الفاصلة. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة تمثل أولوية بالنسبة للقوة، إذا سمحت الظروف بذلك. وإنني أعوِّل على استمرار الطرفين في التعاون لكي يساعدا البعثة على المضي في تنفيذ خططها للعودة تدريجياً إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة وضمان قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. ومن باب الأولوية، لا يزال من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة للقوة أن تحصل على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبتها للمنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار ولتحسين حماية القوة في الوقت ذاته. وفي ذلك الصدد، فإن الدعم والتعاون من جانب كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية يظل أمراً لا بد منه.

٤٣ - ولا يقلُّ عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بحرِّية العمل وفقاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وطالما لا يزال هناك وجود عسكري في المنطقة الفاصلة ولا تزال الجماعات المسلحة و/أو القوات المسلحة العربية السورية موجودة في هذه المنطقة، فلن يكون تنفيذ القوة لولايتها إلا بصورة محدودة. ومن الأمور الأساسية أن يقوم طرفا اتفاق فض الاشتباك بين القوات بمعالجة هذه المسألة، وكذلك في الإطار الأوسع للعملية السياسية السورية. وعلاوة على ذلك، فإنه من شأنه إعادة فتح معبر القنيطرة الاعتيادي أن يدعم قدرة القوة على تنفيذ ولايتها. ومن الضروري أيضاً أن تظلَّ تحت تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٤٤ - وتظل ثقة البلدان المساهمة بقوات والتزامها بالقوة تشكل عاملا رئيسيا في قدرة البعثة على مواصلة الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعوِّل على دعم البلدان المساهمة بقوات في وقت تتقدم فيه القوةُ في تنفيذ خطتها المعتمدة من أجل زيادة العمليات في المنطقة الفاصلة. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومات أيرلندا وبوتان وتشيكيا وفنلندا وفيجي وغانا ونيبال والهند وهولندا لما تقدمه من مساهمات وتبديه من التزام وتُظهره من عزم. وأقدم شكري أيضاً للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٤٥ - وإنني أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري، وبدرجة أكبر في ظل الظروف السائدة. ولذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد منحت الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح، كما أعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها على هذا التمديد.

٤٦ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء فرانسيس فيب - سانزيري، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته في القوة، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف فائقة الصعوبة.